على اثر تصاعد الجهود والمحاولات لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي في تلك الفترة (مفهوم جيمي كارتر للتسوية الشاملة، البيان الاميركي ـ السوفيتي، الحديث حول احياء عقد مؤتمر جنيف، زيارة السادات لاسرائيل).

وفي سبيل تنفيذ مشروع الحكم الذاتي، ومستفيدة من تجارب الحكومات العمالية في سياستها الاحتوائية لمواطني الضفة والقطاع، سارت السياسة الاحتوائية، في عهد الليكود، في اسلوبين، يكمل كل منها الآخر: تقليص صلاحيات المؤسسات البلدية ونفوذها السياسي، من جانب، وخلق قيادة بديلة منهـا، تنافسها في تقديم الخدمات للمواطنين، وتشترك في تنفيذ مشروع الحكم الذاتي، تمثلت في «روابط القرى»، من جانب آخر، وذلك لانضاج الظروف الموضوعية لاقامة الادارة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تمهيداً لتطبيق الحكم الاداري الذاتي.

اولاً: العمل على تقليص صلاحيات المؤسسات البلدية

على الرغم من مراهنة الحكومات العمالية، في سياستها الاحتوائية لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، على امكان تحويل المؤسسات البلدية الى قيادات محلية «سياسية» تقبل بالحكم الاداري الذاتي، في اطار الهيمنة الاسرائيلية، الا ان سياسة حكومة الليكود الاحتوائية، ومنذ وصولها الى الحكم، عملت على تقليص صلاحيات المؤسسات البلدية؛ وهي في ذلك لم تنطلق من فراغ، اذ ان نهاية عهد آخر حكـومة عمالية، قبل وصول الليكود الى الحكم، شهد بداية السير في هذا الاتجاه، جزئياً، بعد ان تمخضت نتائج الانتخابات البلدية، في العام ١٩٧٦، في الضفة الغربية، عن فشل ذريع، نحو تطبيق الادارة الذاتية ضمن السياسة الاحتوائية. ولكن الجديد في عهد الليكود هو ان هذا الاتجاه اصبح يشكل اسلوباً اساسياً من اساليبه الاحتوائية.

وجـاءت باكورة هذا الاتجاه بُعيد تولي حكومة الليكود الاولى لمقاليد السلطة في اسرائيل، عبر الزيـارة التي قام بهـا وزير الدفاع الجديد، عيزر وايزمان، لمنطقتي الخليل ونابلس، حيث لم يقم، كسابقيه، بزيارة رؤساء البلديات في مقار عملهم، بل قام باستدعاء رئيسي بلديتي الخليل ونابلس مع عدد من الشخصيـات من المنطقتين مع كل منهما الى مقر الحكم العسكري في كل من المنطقتين، كخطوة ضغط اولى على رؤساء البلديات في صراعهم مع السلطة[٥٥]. واعتبرت هذه الخطوة مؤشراً الى بداية الاتجاه الجديد للحكم العسكري، لتقليص صلاحيات رؤساء البلديات في الضفة[٥٦]. ثم توالت اجراءات هذه الاتجاه، وهي، اضافة الى ما سبق، تمثلت اساساً في اسلوبين:

١ ـ الحد من تنقل رؤساء البلديات لتأدية مهامهم في رفع المعاناة عن المواطنين: وضمن هذا الاسلوب، يمكن رصد ثلاث وقائع شكلت عائقاً امام البلديات في تأدية وظائفها في رفع المعاناة عن المواطنين:

(أ) ففي مجال الوظائف الاجتماعية للبلديات، يمكن الاشارة الى منع سلطات الحكم العسكري دخول وفد يضم رؤساء بلديات نابلس والخليل وطولكرم والبيره واريحا وحلحول ودورا وجنين الى قرية قبـاطية، بغرض المصالحة بين عائلتين متخاصمتين فيها. وكان ان صادف قدوم هؤلاء الى القرية المذكورة يوم ذكرى الاربعين لاستشهاد شاب وامرأة في القرية على يد قوات الاحتلال، ورأى جهاز الحكم العسكري في ذلك ذريعة لمنع وفد رؤساء البلديات من دخول القرية[٥٧].

(ب) وفي مجال الوظائف الاقتصادية للبلديات، عملت سلطات الاحتلال على تقليص دورها في اداء ذلك، من خلال القيـام «بفـرض القيـود على [بعض] الزيـارات التي كان يقـوم بهـا رؤساء